المحاضرة الثامنة: الدخل وإعادة توزيع الدخل:

تعد ظاهرة توزيع الدخل والثروة من القضايا الاقتصادية الهامة التي شغلت المفكرين والباحثين منذ زمن طويل، وذلك بسبب تأثيراتها المتعددة التي تتراوح بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فهي من المواضيع الحساسة والمهمة في نفس الوقت، إذ ترتبط بغريزة حب التملك، مما أدى إلى حدوث صراعات واختلافات كبيرة بين الأفراد والطبقات الاجتماعية. وقد تجلى ذلك بوضوح في التاريخ الاقتصادي للبشرية، بدءًا من العهد العبودي، مرورًا بالعهد الإقطاعي، وصولًا إلى العصور الحديثة. حيث كانت جميع هذه الأنظمة تتضمن صراعات بين الطبقات والأفراد حول توزيع الدخل والناتج.

لذلك، حظيت هذه المسألة باهتمام كبير من المفكرين والسياسيين، باعتبار أنها تمثل العمليات التي يقوم بها الإنسان من أجل توزيع الثروة والدخل بين مختلف أفراد المجتمع، سواء الذين شاركوا في العملية الإنتاجية أو بين فئات المجتمع المختلفة. وقبل الخوض في مسألة توزيع الدخل، من الضروري الإشارة إلى مفهوم الدخل وأنواعه.

أولا: مفهوم الدخل

1- تعريف الدخل:

يعد الدخل عنصرًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، حيث يمكن من خلاله تأمين احتياجات الأفراد ومتطلباتهم الحالية والمستقبلية، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. وبالتالي، يعتبر الدخل مصدرًا لجميع القيم والمنافع التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة. وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين الدخل والثروة، حيث أن الدخل يمثل مفهومًا تدفقيًا، بينما تأخذ الثروة مفهومًا تراكميًا، إذ تشير إلى كل ما يمتلكه الفرد من أموال وأصول عينية. أما الدخل، فيشير إلى المبالغ التي يتلقاها الفرد خلال فترة زمنية معينة. يمكن تعريف الدخل من زاويتين أساسيتين:

1. من زاوية الإنتاج: يُعرَّف الدخل باعتباره ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتمثل في المخزون من السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد.
2. من زاوية التوزيع: يشير الدخل في هذه الزاوية إلى التدفق النقدي الذي يتلقاه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية. بعبارة أخرى، هو العائد الذي يحصل عليه صاحب كل عنصر إنتاجي مقابل مساهمته في تلك العملية.

2- أنواع الدخل:

يمكن التمييز **بين نوعين من الدخل،** وهما:

1. **الدخل النقدي** :يمثل التدفق النقدي الذي يحصل عليه الأفراد خلال فترة زمنية معينة، ويُعبر عنه بمقدار النقود التي يتلقاها أصحاب عناصر الإنتاج في المجتمع المعني.
2. **الدخل الحقيقي** :يعكس القوة الشرائية للدخل النقدي، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها باستخدام الدخل النقدي. ويتناسب الدخل الحقيقي عكسيا مع المستوى العام للأسعار، ويتناسب طرديا مع الدخل النقدي. يمكن أن يحدث زيادة في الدخل الحقيقي إذا كانت نسبة ارتفاع الدخل النقدي أكبر من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. والعكس يحدث إذا كانت نسبة الارتفاع في الدخل النقدي أقل من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

كما يمكن التمييز بين أنواع الدخل بناءً على مصدرها، والتي تنقسم إلى أربعة أنواع كما يلي:

1. **الدخل الناتج عن العمل** :هو العائد الذي يحصل عليه الشخص نتيجة الجهد الذي يبذله في العملية الإنتاجية، ويتمثل في الأجر.
2. **الدخل الناتج عن استغلال العوامل الطبيعية** :يتمثل في الدخل الذي يحصل عليه شخص ما نتيجة استغلاله للعوامل الطبيعية في العملية الإنتاجية، مثل الدخل الناتج عن الريع.
3. **الدخل الناتج عن توظيف رأس المال** :هو العائد الذي يتلقاه صاحب رأس المال نتيجة استثماره لأمواله في العمليات الاستثمارية، ويتمثل في الفائدة.

ثانيا: وسائل اعادة توزيع الدخل :

يتفاوت توزيع الدخول في اي مجتمع بسبب التفاوت بين الافراد في القدرات الانتاجية وما يمتلكونه من مهارات وملكات فكرية ومواهب شخصية، كما يعود هذا التفاوت الى التفاوت فيما يمتلكونه من الثروات المغلة للدخل.

وتهدف خطط الدول الى محاولة تضييق الفجوة بين الدخول، فهي تهدف الى الحد من الدخل الناتجة عن الملكية (ملكية عقارية او منقولة) والعمل على زيادة دخول العمل المكتسبة ، كما تهدف الى احداث تغيرات في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الافراد في فئات الدخول المختلفة لصالح ذوي الدخول المنخفضة اي انها تسعى الى اعادة توزيع الدخول افقياً ورأسياً ويتوافر للدولة العديد من الادوات المالية التي يمكن استخدامها لإعادة توزيع الدخل ومعظمها تنتمي للأنماط التالية :

- **تعديل نمط اسعار الموارد او المنتجات** : احياناً تلجأ الحكومة الى تغيير نمط اسعار الموارد او المنتجات بقصد تكييف توزيع الدخول الشخصية وذلك بان تحدد حد ادنى للأجور، او ان ترفع اسعار السلع الترفيهية، او خفض اسعار السلع التي يقبل على شرائها خاصة ذوي الدخول

المنخفضة عن طريق منح اعانات لبعض فروع النشاط الانتاجي المتصلة بالاستهلاك الشعبي. وهذا الاجراء له اثره الواضح على تضييق الفجوة بين الدخول حيث انه يؤدي لزيادة الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المنخفضة وانخفاض دخول ذوي الدخول المرتفعة.

- **التكييف المباشر لحجم الدخل :** قد تلجأ الحكومة لتعديل الدخول الشخصية عن طريق الضرائب على الدخول الشخصية او بخلق قوة شرائية من جهة وبالإنفاق العام من جهة اخرى، بصرف النظر عن ملكية الموارد واسعارها، وتؤدي الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية الى الحد من دخول الافراد ذوي الدخول المرتفعة كما تساعد المدفوعات التحويلية وما تقدمه الحكومة من خدمات لذوي الدخول المنخفضة على زيادة الحقيقية لهم. كما تؤثر الضرائب التصاعدية على الدخول في تغيير نمط ملكية الموارد، لأنها تؤدي الى تعديل نمط المدخرات اكثر مما تؤدي الى تعديل نمط الاستهلاك نسبياً لان الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي تحد من التفاوت في توزيع الدخول من خلال تقليل الفجوة في توزيع الدخول الصافية وتقلل من درجة تركز الثروات في المستقبل. واغلب الاقتصاديون يفضلون ضريبة التركات عن ضرائب الدخل كأدوات لتكييف نمط ملكية الموارد، لان ضرائب التركات لا اثر لها على الحوافز للعمل والادخار الا القليل لان الضريبة لا تنقص حالياً من ثمار النشاط الاقتصادية وذلك بالمقارنة بضرائب الدخل.

- **تكييف نمط ملكية الموارد :** تقوم الحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات او بتحديد ملكية رؤوس الاموال والموارد المغلة للدخل بهدف تغيير نمط ملكية الموارد. فبعض الدول الاستهلاكية مثلاً يمكنها وضع حد اقصى لما يجوز ان يمتلكه الافراد من ثروات مغله للدخل (ملكية الارض الزراعية) لان الدولة نفسها تمتلك معظم هذه الموارد وتقوم بتوزيع الدخل كعائد اجتماعي.

ثالثا: مفهوم العلاقة بين الدخل والاستهلاك

إن العلاقة بين الدخل والاستهلاك تُعد من الركائز الأساسية في علم الاقتصاد، إذ تمثل محورًا لفهم سلوك الأفراد والمجتمعات في توزيع مواردهم بين الاستهلاك والادخار، وتؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويُقصد بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك مدى تأثر حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد أو المجتمع بمستوى الدخل المتاح لديهم. فكلما ارتفع الدخل، زاد الإنفاق الاستهلاكي، لكن ليس بنفس النسبة؛ إذ يميل الأفراد إلى زيادة استهلاكهم عند ارتفاع دخلهم، مع تخصيص جزء من الزيادة للادخار.15

1- النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة

أ- نظرية الدخل المطلق (كينز)

يرى جون ماينارد كينز أن الاستهلاك دالة أساسية في الدخل المتاح، حيث يزداد الإنفاق الاستهلاكي مع زيادة الدخل، لكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل نفسه. وقد صاغ كينز معادلة الاستهلاك كالتالي:

$$C=a+bYdC = a + bY_dC=a+bYd$$

حيث:

- Cالإنفاق الاستهلاكي
- aالاستهلاك المستقل (الإنفاق عند مستوى دخل صفري)
- bالميل الحدي للاستهلاك (نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة وحدة واحدة في الدخل)
- YdY_dYd: الدخل المتاح

ب-نظرية الدخل النسبي (دوسنبيري): تؤكد هذه النظرية أن الاستهلاك لا يعتمد فقط على الدخل الحالي، بل يتأثر أيضًا بدخول الآخرين في المجتمع وبأنماط الاستهلاك السابقة، حيث يميل الأفراد إلى محاكاة مستويات الاستهلاك الأعلى في المجتمع.

ج-نظرية الدخل الدائم (فريدمان): يفترض ميلتون فريدمان أن الأفراد يحددون استهلاكهم بناءً على الدخل المتوقع على مدى طويل (الدخل الدائم)، وليس فقط الدخل الحالي. لذا، إذا ارتفع الدخل فجأة لفترة قصيرة، قد لا يزداد الاستهلاك بنفس القدر، بل يذهب جزء كبير منه للادخار.

2-العوامل المؤثرة في العلاقة بين الدخل والاستهلاك

- **المستوى العام للأسعار :**ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية، ما قد يقلل الاستهلاك حتى مع ثبات الدخل.
- **المرحلة العمرية :**تختلف أنماط الاستهلاك حسب المرحلة العمرية للفرد؛ فالشباب يستهلكون نسبة أكبر من دخلهم مقارنة بكبار السن.
- **الثقة في الدخل المستقبلي :**عندما يكون الأفراد واثقين من استمرار دخولهم، يميلون إلى زيادة الاستهلاك.
- **العادات والتقاليد والثقافة المالية :**المجتمعات ذات الميل العالي للاستهلاك تختلف عن تلك التي تفضل الادخار.

الميل الحدي للاستهلاك والادخار

- **الميل الحدي للاستهلاك :(MPC)** هو النسبة من الدخل الإضافي التي تُنفق على الاستهلاك.
- **الميل الحدي للادخار :(MPS)** هو النسبة من الدخل الإضافي التي تُخصص للادخار. ويكون مجموع الميلين دائمًا مساويًا للواحد الصحيح:

$$MPC+MPS=1MPC + MPS = 1MPC+MPS=1$$

- **منحنى الدخل-الاستهلاك**

يمثل منحنى الدخل-الاستهلاك العلاقة البيانية بين مستويات الدخل المختلفة وحزم الاستهلاك المثلى عند ثبات الأسعار. مع زيادة الدخل، يتحول خط الميزانية إلى الخارج، ويزداد الاستهلاك الكلي، لكن غالبًا ما يزداد الادخار أيضًا.

3-أهمية العلاقة بين الدخل والاستهلاك

- **تحفيز النمو الاقتصادي :**زيادة الاستهلاك تعزز الطلب على السلع والخدمات، ما يدفع عجلة الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة.
- **توزيع الدخل :**في المجتمعات ذات الدخول المنخفضة، تذهب نسبة أكبر من الدخل للاستهلاك الأساسي، بينما في المجتمعات الغنية يرتفع معدل الادخار.
- **السياسات الاقتصادية :**فهم العلاقة يساعد الحكومات في وضع سياسات مالية ونقدية فعّالة لتحفيز الاستهلاك أو الادخار حسب الحاجة الاقتصادية.

إذا فالعلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية لكنها غير خطية؛ فمع زيادة الدخل يزداد الاستهلاك، لكن ليس بنفس النسبة، حيث يزداد الميل للادخار تدريجيًا. وتبقى هذه العلاقة محورية في فهم السلوك الاقتصادي وتوجيه السياسات العامة لتحقيق الاستقرار والنمو.

قراءات:

1. البازعي، ف. (2018). الاقتصاد الكلي: نظرياً وتطبيقياً. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
2. السمان، م. ع. (2015). مبادئ الاقتصاد السياسي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
3. الشامي، ع. أ. (2012). الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. عمان: دار وائل للنشر.
4. العماوي، ع. م. (2010). توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي. جدة: دار الشروق.

5. البنك الدولي. (2023). تقرير التنمية العالمية: الدخل وعدم المساواة. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org